



الخميس 19 يوليو 2018 02:07 م

كتب: عزالدين الكومي

د/ عزالدين الكومي

أحدث تعليقات أبنوق النظام الانقلابي، المطالبة بتغيير مدة فترة الرئاسة، من أربع سنوات إلى 6 سنوات، ومن حق قائد الانقلاب لترشح مرات متتالية دون تحديد فترة الحكم إلى فترتين] والطريف أن قانون تحصين قادة العسكر من المحاكمات على أية جرائم ارتكبوها، يسمح في نفس الوقت باستدعاء أي منهم للخدمة مدى الحياة، وبذلك يضمن قائد الانقلاب عدم منافسة أي شخص من العسكر له على منصب الرئاسة مستقبلاً، ومن يفكر منهم في ذلك فسيكون مصيره نفس مصير الفريق سامي عنان، فقد قام أحد أعضاء برلمان عبدالعال باقتراح عودة الملكية بمصر، وتنصيب قائد الانقلاب ملكاً علي مصر، أو تمديد فترة الرئاسة لمدة كبيرة، كما أعلن في تصريحات صحفية، اعترافه بالتقدم باقتراح لتعديل المادة 140 من الدستور الخاصة بتحديد مدة حكم رئيس الجمهورية المحددة، وعدد الفترات الرئاسية] والسؤال من الذي أعطى هذا العضو أو غيره من مرتزقة النظام الانقلابي الحق، ليتحدثوا باسم الشعب المقهور؟ وكان الأولى بهذا العضو وغيره، أن ينظروا في مشاكل أبناء دوائهم، والسعى لإيجاد حلول لها، بدل من وصلات النفاق الرخيص!

فقد أعلن العضو "إسماعيل نصرالدين" أنه سيتقدم، بطلب إلى "علي عبدالعال" رئيس برلمان العسكر، بشأن تعديل بعض مواد الدستور المتعلقة بمدة حكم الرئيس، وطريقة تكليف رئيس الجمهورية بتشكيل الحكومة، واختصاصات مجلس الدولة، وقد تنوعت المطالبة ما بين تمديد عدد سنوات الفترة الرئاسية، من أربع إلى ست سنوات، أو زيادة عدد الفترات كما اقترح بعض الأعضاء بأن تعود الملكية لمصر، وأن قائد الانقلاب الذي أنقذ البلاد من المهول- على حد زعمهم - هو الأحق بهذا المنصب وسيوفر العديد من الانتخبات في المراحل القادمة]

كما نقل موقع "بوابة الأهرام" عن أحد أعضاء برلمان عبدالعال قوله: إن الدساتير عمل بشري، وليس عمل إلهامي معصوم من الخطأ أو يتبنى حلولاً ربانية لمشكلاتنا، وفي النهاية هو عمل بشري يحتمل النقد والتعديل، لأنه يتصف بذات الطبيعة الناقصة لواضعيه]

ماذا يريد هؤلاء، هل يريدون إيهامنا بأن لديهم دستور وقانون أم ماذا؟ وهل من جاء بصناديق الذخيرة يمكن أن يرحل إلا بثورة عارمة، وأوياته أجله المحتوم، فلماذا كل هذه المطالبات لشرعنة نظام فاقد للشرعية من الأساس؟ ألم يسن لنا المخلوع مبارك ومن قبله الأسد نظام الجمهورية الملكية، فحزب العسكر الحاكم منذ 1952، وهم يتداولون السلطة فيما بينهم، باستثناء السنة التي حكم فيها الرئيس محمد مرسي، وكما قال الشاعر:

لست خجولا حين أمارحكم بحقيقةكم

إن حظيرة خنزير أظهر من أظهركم

تتحرك دكة غسل الموتى أما أنتم

لا تهتز لكم قصبة

الآن أعريكم

في كل عواصم هذا الوطن العربي قتلتم فرحي

في كل زقاق أجد الأزمات أمامي

أصبحت أحاذر حتى الهاتف

حتى الحيطان وحتى الأطفال

أقيء لهذا الأسلوب الفج]

وبعد صياغة دستور العسكر، وصف قائد الانقلاب، الذي وضعته مجموعة من المرتزقة، بأنه دستور النوايا الحسنة، وكان ذلك بمثابة الضوء للمطالبة بتعديل الدستور، حتى يتيح لقائد الانقلاب تولى السلطة مدى الحياة، لذلك سعى قائد الانقلاب لاستبعاد كل من فكر في منافسته، مثل شفيق الذي تم اختطافه أجباره على عدم الترشح، وأحال عنان للتحقيق بتهمة التزوير في محررات رسمية، واعتقل العقيد أحمد قنصوة، على الرغم من أن ثلاثتهم خرجوا من رحم المؤسسة العسكرية]

وهؤلاء الذين يريدون، أن يحكم زعيم عصابة الانقلاب مدى الحياة، فسيحكم حتى يتألم كل من أيده، ويكتوى بنار ظلمه وقمعه، كما يحدث اليوم، لأن عسكره ضد الوطن وشرطته ضد الشعب وقضائه ضد العدل... شيوخه ضد الدين وإعلامه ضد الحقيقة!

لذلك اجتمع أهل الباطل، من أتباع تضرورس والكنيسة والجوارى وحريم السلطان والمشخصاتية والمرترقة من لصوص المال العام، علي دعمه ونصرتة ومساندته على الرغم من علمهم بحتمية نهايته ولو بعد حين!

ودروس التاريخ القديم والحديث تكشف أن من سنن الله الجارية في المجتمعات، أن أصدقاء ورفقاء وأعوان الطغاة الذين لا تقوى ولا أمانة لهم، والذين تجمعهم المصالح والنفاق يُسلط الله بعضهم على بعض، حتى قيل: «من أعان ظالماً سلطه الله عليه، أو بلى به، أو ذل على يديه، فهذا الليثي ناصف الذي كلفه السادات بالقاء القبض على رجال مراكز القوى والمؤيدين للحقبة الناصرية التي يؤيدها الليثي واستجاب الليثي لطلب الرئيس السادات والقي القبض على معظم معارضيهِ و نفذ ما سمي حينها بـ "ثورة التصحيح". تم قتله في لندن وهو في شقة تابعة للمؤسسة الرئاسة في عمارة ستيفارت تاور شرق العاصمة البريطانية لندن، في يوم 24 اغسطس عام 1973، حيث استيقظ الليثي من نومه في الصباح الباكر كعادته ثم دخل الحمام واختفي صوته فجأة، وكانت زوجته قد استيقظت لتجهز له طعام الإفطار، وبعد دقائق دق جرس الباب فوجدت أمامها ضابطاً بريطانياً، يخبرها بأن زوجها ألقى بنفسه من البلكونة، وأن جثته ملقاة على رصيف الشارع الآن»

وكذلك وزير الخاجية الإيراني "صادق قطب زادة" الذي تولى مناصب متعددة في بداية الثورة الإيرانية، لكن الخميني أعدمه في نهاية المطاف، لأنه عارض ولاية الفقيه، ولم يَزَعْ فيه السنوات العشريين التي أفناها في خدمته!
وهكذا تكون نهاية المرترقة والمتسلقين، على يد من أيدوهم وعاونهم وساعدوهم على قهر الشعوب والتضييق عليها!

المقال يعبر عن رأي كاتبه ولا يعبر بالضرورة عن رأي نافذة مصر